مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية الترقيم الإلكتروني: 2830-8557
المجلد 05، العدد 01، 2026، ص ص 85-98

أزمة الهوية الأوروبية في ظل الهجرة غير الشرعية: تحليل "أمننة" الظاهرة وتداعياتها على الاندماج

The European Identity Crisis Amidst Irregular Migration: Analyzing the Securitization of the Phenomenon and its Repercussions on Integration

https://doi.org/10.65384/2565-005-001-005

عبد القادر شرابة
جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر
abdelkader.cheraba@univ-tlemcen.dz

منير العمري
جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
mounir.lomri@univ-msila.dz

تاريخ الإستلام: 2025/12/17	تاريخ المراجعة: 2026/01/01	تاريخ النشر: 2026/06/30

الملخص:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أن أزمة الهوية الأوروبية في ظل تزايد الهجرة غير الشرعية تعود إلى تحول جذري في التعامل مع الظاهرة، حيث انتقلت من تحدٍ إنساني/اقتصادي إلى تهديد وجودي يمس الأمن المجتمعي. تكشف المقالة عن كيفية توظيف هذا التحول لـ "أمننة "الهجرة، مما يبرر التشدد السياسي. كما تُظهر الدراسة أن فشل سياسات الاندماج أدى إلى نشوء "المجتمعات الموازية "وتعميق التصدع المجتمعي. هذا الوضع غَذَّى خطاب اليمين المتطرف، الذي استغل المخاوف الديمغرافية المتعلقة بتركيبة السكان. وفي الختام، فإن الاستجابة الأوروبية المتشددة أدت إلى تآكل قيم التضامن في الاتحاد، مؤكدة أن أزمة الهوية أصبحت عاملاً حاسماً في تشكيل السياسات الخارجية والداخلية للقارة.

الكلمات المفتاحية: الهوية الأوروبية، الأمن المجتمعي، أمننة الهجرة، المجتمعات الموازية، اليمين المتطرف .

Abstract;

This study postulates that the European identity crisis, amplified by the rise of irregular migration, stems from a fundamental shift in approach: moving from a humanitarian/economic challenge to an existential threat impacting societal security. The article reveals how this transformation is utilized to "securitize" migration, justifying political hard-lining. The study also shows that the failure of integration policies has led to the emergence of "parallel societies" and deepened societal fragmentation. This situation has fueled the discourse of the far-right, which exploits demographic anxieties concerning population composition. Ultimately, the restrictive European response has eroded the Union's values of solidarity, confirming that the identity crisis is a decisive factor in shaping the continent's foreign and domestic policies.

الاتصال: شرابة عبدالقادر ، abdelkader.cheraba@univ-tlemcen.dz

© حقوق النشر والتوزيع لمخبر الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة، شهد حقل الدراسات الأمنية تحولاً جذرياً في بؤرة اهتمامه، إذ انتقل من المعضلات الأمنية التقليدية المرتبطة بالتهديدات العسكرية وفقدان السيادة، إلى مجالات أمنية أوسع تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية وخصوصاً المجتمعية .وقد كرّست هذا التحول إسهامات مدارس فكرية بارزة، وعلى رأسها مدرسة كوبنهاجن، التي وضعت الأمن المجتمعي في صلب الأجندة الأكاديمية.

يرتبط الأمن المجتمعي، كما عرّفه باري بوزان، ارتباطاً وثيقاً بـ "الهوية"، ويُعنى باستدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والقيم الأساسية التي تُشكّل الهوية الجماعية للمجتمعات. وفي هذا الإطار، برزت ظاهرة اللجوء والهجرة (الشرعية وغير الشرعية (باعتبارها أحد أبرز أشكال التهديدات المجتمعية التي تواجه المجتمعات المضيفة.

لم يعد التحدي مقتصراً على الأمن الاقتصادي أو أمن الحدود فحسب، بل أصبح يلامس جوهر الهوية الأوروبية وقيمها الليبرالية المؤسسة. وتنظر المجتمعات الأوروبية اليوم إلى التزايد الديمغرافي لموجات الهجرة، خصوصاً غير الشرعية، كقوة دافعة لخلق "مجتمعات موازية" ذات قيم وأنماط عيش قد لا تتوافق مع القواعد الأساسية للهوية الأوروبية. هذا التصور يغذي حالة من القلق العميق حول تآكل الهوية ويزيد من احتمالية التصادم المجتمعي بين الفئات الأصلية والمهاجرة، مما يُنذر بوقوع أزمة هوية حقيقية.

من هذا المنطلق، نطرح الإشكالية التالية:

كيف أدت الزيادة في معدلات الهجرة واللجوء غير الشرعي إلى "أمننة" الهوية الأوروبية، وما هي التداعيات المجتمعية والسياسية المنبثقة عن فشل سياسات الاندماج الأوروبية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، سيتم تقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

- **1. الإطار المفاهيمي لأزمة الهوية: الأمن المجتمعي وأمننة الهجرة.**
- **2. تحدي الاندماج وبناء "المجتمعات الموازية" في الفضاء الأوروبي.**
- **3. انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية والسياسات الأوروبية.**

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تبني منهجية بحثية مزدوجة تخدم طبيعة الموضوع وتعمق التحليل في أبعاده المختلفة. حيث تم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي** لجمع وتصنيف المعلومات المتعلقة بالمفاهيم الأساسية (الأمن المجتمعي، اللجوء، الهجرة غير الشرعية) وواقع السياسات الأوروبية، ومن ثم تحليل التداعيات المجتمعية والسياسية لتلك الظواهر على النسيج الاجتماعي والهوية في القارة الأوروبية.

1. الإطار المفاهيمي لأزمة الهوية: الأمن المجتمعي و"أمننة" الهجرة

نقطة الانطلاق لفهم الجدل الدائر في أوروبا حول الهجرة واللجوء تكمن في تحول التعامل الأوروبي مع الظاهرتين من قضايا إنسانية/اقتصادية إلى تهديد وجودي يمس الهوية، مستنداً إلى الإطار النظري لـ الأمن المجتمعي الذي وضعته مدرسة كوبنهاجن .ينصب التركيز هنا على قدرة المجتمع الأوروبي على الحفاظ على هويته الثقافية وقيمه الأساسية في وجه التغيير الديمغرافي والثقافي. تكمن الإشكالية في التداخل بين الدوافع القانونية والإنسانية (اللجوء) والدوافع الاقتصادية (الهجرة غير الشرعية)، وهو تداخل يتم توظيفه سياسياً لـ "أمننة "الظاهرة، مما يبرر تشديد الإجراءات الحدودية واعتبار جميع الوافدين مصدراً محتملاً للخطر.

1.1 المفاصلة بين الهجرة غير الشرعية واللجوء: الدافع ومعيار الحماية:

في ظل الأوضاع العالمية المتسمة برفع شعار مكافحة الإرهاب , وهيمنة القطب الواحد, وانتشار العولمة, أصبح اللجوء محاطا بالتحفظ والحذر, وطرحت بشدة مشكلة التمييز بين الهجرة غير المشروعة واللجوء, ففي اغلب الأحيان, يسافر اللاجئون والمهاجرون جنبا إلى جنب, ويسلكون المسارات نفسها, ويستعملون أنظمة النقل نفسها أيضا, و يلجؤون كذلك إلى شبكات تهريب البشر, في محاولة لبلوغ البلد المقصود نفسه, وبذلك فهم يشكلون مايسمى "حركات الهجرة المختلطة", وتقرن معظم التشريعات المتعلقة بالهجرة السرية هذه الهجرة بعمليات التسلل إلى الدولة أو الخروج منها على السواء ,مهما كانت جنسية الشخص المتسلل**(نبيل زكاوي، 2016، ص 25)**

حيث تُعرّف الهجرة غير الشرعية أو السرية أو غير القانونية) بأنها ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية. وتتمثل في الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية، سواء عبر قوارب الموت أو بتأشيرات مزورة، مدفوعةً بالرغبة في اكتشاف

"العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية". يُحرك هذه الظاهرة في الغالب دوافع سوسيو-اقتصادية، حيث يغادر الشخص بلده بإرادته لدافع الرغبة في التغيير أو لتحسين وضعه الاقتصادي، ولذلك يُصنف قانونياً كمهاجر اقتصادي .وبناءً عليه، فإن المهاجرين الاقتصاديين لا يدخلون في نطاق وضع اللاجئين، ولا يحق لهم الاستفادة من الحماية الدولية المتعلقة باللاجئين، كما أنهم يتمتعون بحماية بلدانهم الأصلية. ترهق هذه الظاهرة الدول سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً، خصوصاً وأنها تخلق سوق ظل موازية للعمالة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة على العمالة المحلية. **(علاء عبد الحفيظ محمد، 2016، ص 63.64)**

كما حظيت مسألة دراسة مشكلة اللاجئين باهتمام متزايد على النطاق الدولي ضمن تحليل السياسات العامة، حيث أصبح البعد الخارجي وأثره في عملية صنع السياسات يحتل أجندة مختلف الدول، مما أدى إلى ظهور ما يسمى "سياسات عامة عالمية" بشأن اللاجئين. ومن الناحية اللغوية، تعود كلمة اللجوء (Alsyon)إلى أصل لاتيني يوناني، وتشير إلى المكان الذي يمكن للفرد اللجوء إليه بهدف طلب الحماية، وقد كان هذا المكان قديماً يُقصد به الأماكن المقدسة كالمعابد. وقد صاغت الاتفاقية الدولية الخاصة بمركز اللاجئين (اتفاقية 1951)التعريف القانوني للمصطلح، الذي ينص على أن اللاجئ هو "كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف له ما يبرره من التعرض لاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية"(**المادة الأولى من اتفاقية 1951, فقرة 2**). وعلى الرغم من أن الاتفاقية الأصلية كانت تتضمن تحديداً زمنياً (قبل 1 يناير 1951)، فقد تم تجاوز هذا القيد لاحقاً بموجب البروتوكول الخاص باللاجئين لعام 1967 الصادر عن الأمم المتحدة، ليصبح لفظ اللاجئ ينطبق على كل من تتوافر فيه الشروط الأخرى دون تحديد للفترة الزمنية. كما توسع المفهوم بشكل إضافي مع الاتفاقية الإفريقية لعام 1969، التي عرفت اللاجئ بأنه ليس فقط الشخص الخائف من الاضطهاد، بل أي شخص يفر من دولة المنشأ أو الأصل نتيجة لاحتلال أجنبي أو وقوع عنف ما.

و حتى يتمكن المهاجر من الحظوة بصفة "لاجئ" وما تخوله من حماية دولية، لا بد من توافر شروط إجرائية وأخرى موضوعية. بالنسبة إلى الشروط الإجرائية، يتعين على طالب اللجوء تقديم طلب لمكتب اللاجئين والمتشردين بوزارة خارجية في بلد المقصد، ويملك هذا المكتب السلطة التقديرية للتأكد من توافر الشروط

الموضوعية، مع إمكانية الطعن أمام لجنة الالتجاء في حال الرفض. وفي السياق الأوروبي، أوضحت اتفاقية دبلن لعام 1997 المتعلقة بالنظام الأوروبي للجوء، أن على الأفراد الملتمسين للجوء أن يقدموا طلباتهم في أول بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يدخلونه، وهو ما يدفع طالبي اللجوء في أغلب الأحيان إلى اللجوء إلى "الهجرة الثانوية السرية" فيما يُعرف بـ "تسوق اللجوءبين دول الاتحاد. أما بالنسبة إلى الشروط الموضوعية التي نص عليها الفصل الأول من اتفاقية جنيف، فهي تتطلب ألا يكون طالب اللجوء قد ارتكب جريمة أخلت بالسلام، أو جريمة من جرائم الحرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة خطيرة من الجرائم الداخلة في القانون العام، وأن لا تكون تصرفاته تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها **(علاء عبد الحفيظ محمد، 2016، ص 19)**

2.1 مفهوم الأمن المجتمعي والتهديد الهوياتي

في سياق تفسير التهديدات الجديدة التي تواجه الدول والمجتمعات، عرّف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه استدامة الأنماط التقليدية للغة والثقافة الدينية والهويات الوطنية والعادات **(Poul roe. 2004. P42)** .وينبع التهديد هنا من احتمالية تعرض الهوية الأوروبية وقيمها الأساسية للتحول أو التآكل نتيجة للتدفقات البشرية التي تحمل هويات مختلفة. فالخطر، في هذا السياق، لا يُقاس بالقوة العسكرية التقليدية، بل بقدرة المجتمع على الحفاظ على مفهومه الذاتي وشكل "النحن" الجماعية.

وتعميقاً لهذا الطرح، يرى بوزان وشريكه أولي ويفر أن العامل المتعلق بالهجرة يُعد سبباً رئيسياً لخلق تهديد حقيقي تجاه الأمن المجتمعي أو الهوية الجماعية للمجتمع. هذا التهديد لا يقتصر على الأبعاد المادية والاقتصادية، بل يركز أساساً على الخوف الوجودي من عدم القدرة على الحفاظ على جوهر الهوية أمام وجود "جماعات هوية" جديدة تختلف في اللغة أو الثقافة أو الدين عن هوية الدولة المستقبلة . ويؤكد التحليل النقدي أن هذه الهواجس تتحول إلى تهديدات مؤمَّنة عندما ينجح الفاعلون السياسيون في تصوير تدفق المهاجرين كـ "تخفيف ثقافي "أو "إضعاف للتماسك الوطني"، ما يرسخ مفهوم الأمننة الثقافية **(تقرير المركز الأوروبي لأبحاث الأمن .2022)**

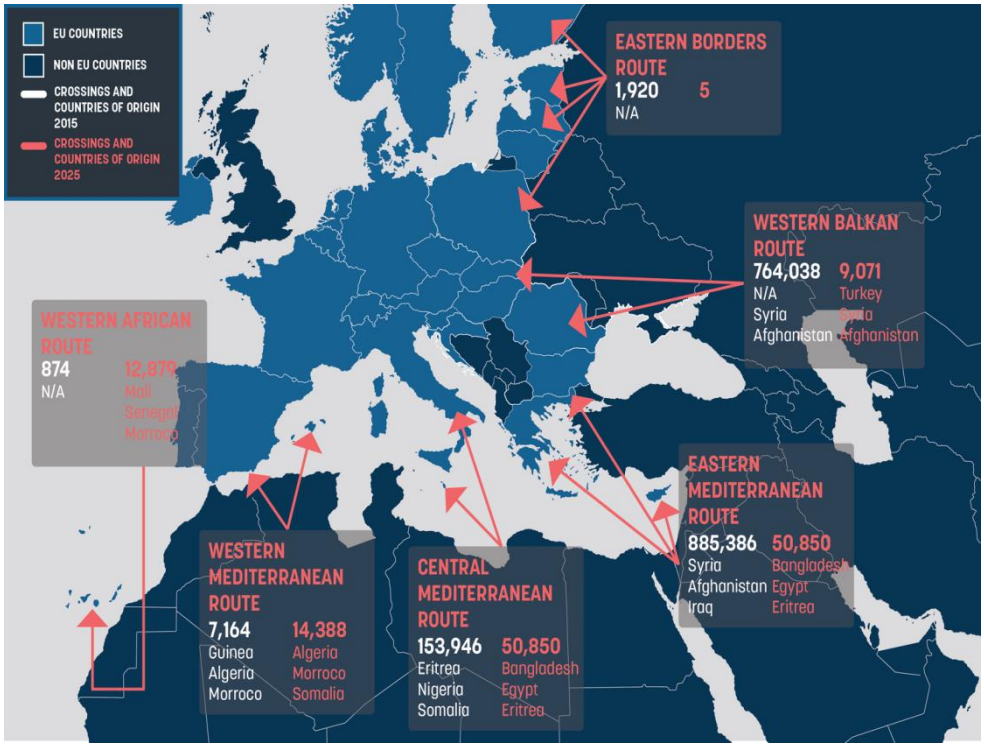
فالهجرة بهذا المعنى، تثير ما يُسمى "معضلة الأمن المجتمعي"؛ حيث تنظر المجتمعات المستقبلة إلى استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين، خاصة بأعداد كبيرة وبطرق غير نظامية، كخطر يهدد القيم الوطنية

التقليدية. ويزداد هذا الإحساس بالتهديد كلما كانت الفروقات بين الهوية الأصلية وهوية الوافدين (في الدين، أو العرق، أو اللغة) واضحة، ما يؤدي إلى تفعيل آليات الدفاع المجتمعية التي تسعى لتجنب "التصادم الهوياتي "(**هاشمي نبيلة، 2024، ص 18)** . وتوضح الأبحاث أن هذه المخاوف لا تبقى محصورة في الأوساط الشعبية، بل تُترجم إلى حشد سياسي وتعبئة للهوية، وتدفع الدول والمجتمعات المستقبلة لتبني خطاب التهديد كأداة للدفاع عن "النحن" القومية أمام "الآخر" الوافد.

2. تحدي الاندماج وبناء "المجتمعات الموازية" في الفضاء الأوروبي.

لا يقتصر التحدي الذي تفرضه موجات الهجرة واللجوء على الجانب الأمني المفاهيمي الذي تناولناه في المحور الأول، بل يتجسد عملياً في صميم النسيج المجتمعي الأوروبي .لقد كشفت الأعداد المتزايدة من الوافدين عن فشل واضح في سياسات الاندماج والاستيعاب التي تبنتها الدول الأوروبية على مدى عقود. هذا الفشل يمثل أحد الأبعاد الأكثر إثارة للقلق في أزمة الهوية، حيث يُنظر إليه على أنه الممهد لنشوء "المجتمعات الموازية"التي تعيش بمنأى عن القيم والقوانين الوطنية. بالتالي، يتحول التنوع الثقافي، الذي يُفترض أن يكون مصدر قوة، إلى عامل تصدع اجتماعي يُهدد الاستقرار.

خريطة رقم 1: خريطة التطور الزمني والمكاني لمسارات الهجرة واللجوء نحو أوروبا



المصدر: Frontex Reports. (2025). Comparative Analysis of Migratory Routes and Crossings (2015-2025). European Border and Coast Guard Agency.

توضح الخريطة رقم (1) التحول الجوهري في كثافة ومسارات التدفقات البشرية نحو الاتحاد الأوروبي؛ حيث يظهر 'طريق شرق المتوسط' و'طريق البلقان' كأكثر المسارات ضغطاً. إن هذه الضخامة في الأعداد المهاجرة من بيئات ثقافية ودينية متنوعة (كأفغانستان وسوريا وإريتريا) هي التي دفعت صانع القرار الأوروبي نحو تبني استراتيجيات 'أمننة الهوية'؛ خوفاً من عدم قدرة آليات الاندماج التقليدية على استيعاب هذه الكتل البشرية، مما يمهد لنشوء 'مجتمعات موازية' داخل القارة، ويحول الهجرة من قضية ديمغرافية إلى مهدد للأمن المجتمعي الأوروبي

1.2 فشل الاندماج ومعضلة "العجز الأوروبي في الاحتواء"

لم يقتصر التحدي الذي فرضته الهجرة واللجوء على الجوانب الأمنية فحسب، بل كشف عن عجز بنيوي في سياسات الاستيعاب الأوروبية فقد أدت محاولات الدمج أو الاستيعاب إلى نتائج عكسية في كثير من الحالات، حيث استمرت الفئات المهاجرة في التمسك بهويتها الأصلية وقيمها، مما خلق فجوة ثقافية عميقة مع القيم الأساسية للمجتمعات المستقبلة **(Buzan & Waever, 2004)**

وتجسد هذا الفشل في أحداث العنف والشغب المتكررة التي شهدتها الضواحي الأوروبية، وعلى رأسها أحداث فرنسا في أكتوبر 2005، التي قام بها أساساً أبناء المهاجرين. وقد أكدت هذه الأحداث أن التحدي لم يعد محلياً، بل هو مشكلة أوروبيةتستوجب معالجة جذرية.

وبدلاً من تحقيق الانصهار الثقافي، أسهمت سياسات الاستيعاب الناقصة في دفع المهاجرين نحو التهميش الاجتماعي والاقتصادي، مما خلق بيئة خصبة لنمو الانفصال الاجتماعي.

2.2 المجتمعات الموازية والهوية المتصدعة

يُعدّ نشوء المجتمعات الموازية (Parallel Societies) المؤشر الأوضح على أن أزمة الهوية الأوروبية قد انتقلت من مرحلة الخوف إلى مرحلة التصدع الاجتماعي وتُعرّف هذه المجتمعات بأنها تجمعات عرقية أو دينية تعيش بمعزل ثقافي واجتماعي عن المجتمع المضيف، حيث تطبق معاييرها الخاصة وتقلل من تفاعلها مع المؤسسات والقيم الوطنية **(Heizler & Laiton, 2017)**

يزيد هذا الانعزال من خطورة الموقف المجتمعي، إذ يصعب على الدول مراقبة التوجهات الفكرية والقيمية داخل هذه التجمعات، لا سيما في حالة المهاجرين غير الشرعيين كما يُغذي هذا التصدع الشعور بالتهديد المجتمعي، حيث ترى المجتمعات الأوروبية الأصلية أن هذه التجمعات تسهم في إحداث تغيير ديمغرافي وثقافي يمس المقومات الأساسية للهوية ويُحدث إخلالاً بالتوازن الطائفي والاجتماعي

(Buzan & Waever, 2004)

3.2 التهديدات الأمنية والاقتصادية: وقود للصراع العنصري

يتفاقم التحدي الهوياتي بفعل التداعيات الأمنية والاقتصادية المترتبة على الهجرة غير الشرعية، والتي تُستخدم كوقود لتأجيج الصراع المجتمعي:

- **المخاطر الأمنية** :تُصوّر الهجرة غير الشرعية كقناة لتسلل عناصر متطرفة أو أفراد يحملون أفكاراً معادية للقيم الأوروبية، مما يزيد من احتمالية حدوث صراعات عنيفة أو تنفيذ عمليات إرهابيةوقد أكدت أحداث العنف الأخيرة في أوروبا على وجود هذا الخطر، مشيرة إلى فشل الأنظمة الأوروبية في دمج هذه الفئات أو مراقبتها

- **الآثار الاقتصادية والاجتماعية :** تتسبب العمالة غير الشرعية في خلق سوق ظل موازية توفر أيدي عاملة رخيصة، مما يضع ضغطاً مباشراً على العمالة المحلية ويرفع معدلات البطالة في كثير من الدول هذا التنافس الاقتصادي يتحول بسرعة إلى صراع مجتمعي يُغذي الخطاب العنصري. وقد أدى هذا الوضع إلى بروز اتجاهات عنصرية متطرفة تطالب بالحد من الهجرة، مستغلة الأحداث الأمنية الكبرى لتأجيج الحقد ضد الأجانب، خاصة المسلمين **(بوعلام برزيق، 2018، على الرابط: https://www.noonpost.org/content/19878)**

3. انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الهوية والسياسات الأوروبية.

لم تعد أمواج الهجرة واللجوء التي تتدفق نحو القارة الأوروبية مجرد تحدٍ لوجستي أو عبء اقتصادي يمكن احتواؤه، بل تحولت إلى مسألة وجودية تُحدد مصير الهوية الأوروبية وقيمها الأساسية. هذا التحول مدفوع بالخوف المتزايد من أن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تخلقها الهجرة لا تُقارن بالخطر الأكبر، وهو التغيير الديمغرافي والثقافي في قلب المجتمعات الأوروبية. لذلك، اتجهت الاستجابة الأوروبية نحو "أمننة "الظاهرة، مما أدى إلى تبني سياسات متشددة أثرت بشكل مباشر على البنية الهوياتية والقيمية للاتحاد الأوروبي. سيتناول هذا المحور تحليل هذه الانعكاسات، بدءاً من البعد الديمغرافي وصولاً إلى التحول في الأولويات السياسية.

1.3 الأثر الوجودي على الهوية: التهديد الديمغرافي والتحول الثقافي

ترى أوروبا أن استمرار تدفقات الهجرة "تخنق هويتها الأوروبية"، حيث انتقل المهدد الثقافي الأكبر في النظرة الأوروبية من الأيديولوجيا الشيوعية، بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، إلى الدين الإسلامي، هذا التحول يعود إلى أن غالبية المهاجرين، لا سيما غير الشرعيين، هم من المسلمين، مما يدفع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى مناهضة الهجرة خوفاً على الهوية المسيحية لأوروبا (بن يحي، 2015). كما يُنظر إلى عدم انضمام دولة ذات أغلبية مسلمة مثل تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كأحد الأدلة على هذه المخاوف الهوياتية **(سليمان، ص2021، 106).**

يُغذي هذا القلق دراسات تشير إلى أن الهجرة تشكل قنبلة ديمغرافية قد تغير الهوية المسيحية للقارة. إذ تشير دراسات الخصوبة إلى أن معدل إنجاب المسلمين المقيمين في أوروبا (2.7) أعلى بكثير من الأوروبيين المسيحيين (1.55)، ما قد يؤدي إلى أن يشكل المسلمون حوالي 20 بالمائة من سكان أوروبا بحلول العام 2050، عندها سيشكل المسيحيون نسبة متناقصة. حتى مع الأخذ بعين الاعتبار سيناريوهات انحسار الهجرة وانخفاض معدلات الخصوبة إلى معدل 2.1% (الذي يحقق ثباتاً في السكان)، يظل عدد المسلمين متزايداً في حين يتناقص عدد المسيحيين بنسبة 1% سنوياً. هذا السيناريو الوجودي يمثل ضغطاً كبيراً على الهوية والقيم الأوروبية **(مرعب، 2017، ص 95)**

2.3 الاستجابة السياسية: تشديد الإجراءات و"أمننة" الظاهرة

أدت المخاوف الهوياتية والديمغرافية إلى استجابة سياسية أوروبية اتسمت بالتشدد والتوجه نحو أمننة الظاهرة، مما يعكس تحولاً في أولويات الحكومات. ففي فرنسا، تم تخصيص ميزانية إضافية كبيرة بلغت 179.1مليون يورو لدعم عمليات الشرطة وإعادة ترحيل المقيمين غير الشرعيين، مما يؤكد على أولوية البعد الأمني والردعي في التعامل مع الظاهرة على حساب المقاربات الاجتماعية والاقتصادية **(رحماني، 2009، ص 10).**

كما لجأت الحكومات إلى تطبيق قوانين مثيرة للجدل تعكس هذا التشدد، مثل قانون إيريك بيسون الذي يمنح إقامة مؤقتة للمهاجرين السريين مقابل التبليغ عن شبكات المتاجرة بالبشر .هذا التشريع، الذي يمثل مقايضة أمنية، يهدف إلى مكافحة الهجرة من خلال استغلال الوافدين أنفسهم كأدوات استخباراتية، ويعد هذا القانون امتداداً لقانون مشابه صدر عام 2003. إن إدراك الدول الأوروبية، خلال مؤتمر برشلونة، لضرورة تعزيز الاستقرار الداخلي والخارجي ومواصلة الحوار السياسي لمجابهة التحديات القادمة من الجنوب (التهديد السكاني والإسلامي الأصولي)، يؤكد أن التعامل السياسي أصبح قائماً على أساس المخاطر الوجودية **(سليمان، 2015، ص 197)**

3.3 تآكل التضامن وصعود الخطاب العنصري

كشفت أزمة الهجرة عن تآكل في القيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي ومبدأ التعايش السلمي، وهو ما يظهر في عدة مستويات. فقد أدت هذه المخاوف إلى بروز اتجاه عنصري كرد فعل لاستمرار هجرة المسلمين، حيث استغل اليمين المتطرف أحداث 11 سبتمبر لتأجيج الحقد ضد الأجانب والمطالبة بالحد من الهجرة، كما هو الحال في فرنسا الآن، مما عزز من النزعة الحمائية والهوياتية في الخطاب السياسي إن هذا الصعود لليمين المتطرف، وتصريحات شخصيات مثل ماريان لوبان التي شبهت صلاة المسلمين بالشوارع الفرنسية بالاحتلال النازي، يجسد بشكل واضح كيف أن الهجرة غير الشرعية أصبحت مادة خام لتأجيج العداء الديني والعرقي في الساحة الأوروبية **(سليمان،2021، ص 204)**

علاوة على ذلك، فإن الهجرة غير الشرعية لها آثار اقتصادية تخلق مشاكل اجتماعية عميقة، حيث تساهم في ارتفاع معدلات البطالة عبر توفير أيدي عاملة رخيصة تقبل بأجور وشروط قاسية في سوق الظل الموازية، مما يضع ضغطاً على العمالة المحلية ويغذي الصراع **(الدغياري، 2016، ص 11)**. وفي النهاية، فإن استمرار أعمال العنف والشغب (كتفجيرات لندن أو أحداث فرنسا 2005) يجسد "عجزاً حقيقياً في الاحتواء المجتمعي" وفشل سياسة الاستيعاب الأوروبية، مما يطرح بشدة مشكلة الاندماج الاجتماعي **(فايزة، 2011، ص 114)**

خاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة أن التعامل الأوروبي مع ملف الهجرة واللجوء قد تحول جذرياً ليصبح أزمة هوية وجودية، حيث يتم توظيف الإطار النظري للأمن المجتمعي لـ "أمننة "الظاهرة . هذا التحول نجم عن فشل سياسات الاندماج، مما أدى لبروز "المجتمعات الموازية "التي تعيش بمعزل ثقافي، وغذى المخاوف من التغيير الديمغرافي الذي يستغله اليمين المتطرف لتأجيج العداء الديني والهوياتي. وعلى الرغم من أن الاستجابة السياسية اتسمت بالتشدد والمقاربة الأمنية، حيث تم تخصيص ميزانيات ضخمة للترحيل وتطبيق قوانين صارمة، فإن هذا التوجه لم يفلح في حل المشكلة بل أدى إلى نتائج عكسية؛ إذ ساهم في تفاقم التوترات الداخلية، وتآكل قيم التضامن بين دول الاتحاد، ودفعت بالصراع الاجتماعي إلى الواجهة، مما يضع مستقبل الوحدة الأوروبية تحت اختبار حقيقي.

النتائج:

تُلخص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- **أمننة الهوية كإطار مهيمن :** نجح الخطاب السياسي في أوروبا في "أمننة" الهجرة واللجوء عبر توظيف الإطار النظري للأمن المجتمعي، مما أدى إلى تصوير الوافد ك تهديد وجودي يمس استدامة الهوية والقيم الأوروبية التقليدية.
- **فشل الاندماج و"المجتمعات الموازية"** أدت سياسات الاستيعاب الناقصة، المقترنة بالتهميش الاقتصادي، إلى فشل حقيقي في الاندماج، ونتج عن ذلك نشوء "المجتمعات الموازية "المعزولة ثقافياً واجتماعياً، مما عمق الشعور بالانقسام المجتمعي بدلاً من تحقيق التعددية الثقافية المرجوة.
- **الضغط الديمغرافي كمهدد وجودي :** لا تقتصر المخاطر على البعد الأمني المباشر، بل تمتد إلى التهديد الديمغرافي، حيث غذت دراسات الخصوبة (التي تشير إلى تزايد نسبة المسلمين وتناقص المسيحيين بحلول 2050) خطاب اليمين المتطرف، مما جعل الهوية الدينية محوراً للصراع السياسي.
- **تحول الاستجابة إلى التشدد:** اتسمت الاستجابة السياسية الأوروبية بالتوجه نحو التشدد والمقاربة الأمنية المطلقة، وتجسد ذلك في تخصيص ميزانيات ضخمة لعمليات الترحيل وتبني قوانين مثل قانون إيريك بيسون، مما يعكس تراجع البعد الإنساني أمام الضرورات الأمنية.
- **تآكل التضامن الأوروبي والقيم المؤسسة :** أدى التشدد السياسي إلى نتائج عكسية على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث تسببت أزمة تقاسم الأعباء في تآكل مبدأ التضامن بين الدول الأعضاء، كما أدى الربط المستمر للهجرة بالتطرف إلى صعود الاتجاهات العنصرية وتدهور قيم حقوق الإنسان في التعامل مع الوافدين.

التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة، تُقدم الدراسة التوصيات التالية لمعالجة التحدي الثلاثي (الأمني، المجتمعي، والهوياتي):

- **إعـادة تعريـف الانـدماج**: يجـب علـى الـدول الأوروبيـة التحـول مـن سياسـات الاسـتيعاب (Assimilation)القسـري إلـى تبنـي نمـوذج الانـدماج متعـدد الاتجاهـات (Multi-Directional Integration)الذي يعترف بحق الوافدين في الحفاظ على أجزاء من هويتهم الثقافية، مع الالتزام الصارم بالقوانين والقيم الأساسية للدولة المضيفة.
- **مكافحـة التهمـيش الاقتصـادي:** لا يمكـن تحقيـق الانـدماج المجتمعـي دون معالجـة التهمـيش الاقتصادي في ضواحي المدن، وذلك عبر ضخ استثمارات موجهة لخلق فرص عمل للشباب من أبناء المهاجرين، ودمجهم في سوق العمل الرسمي للقضاء على سوق الظل الموازية.
- **فصل الخطاب الأمني عن الهوياتي:** يجب على الفاعلين السياسيين (الأحزاب التقليدية (فصل ملف مكافحة الإرهاب عن ملف الهوية الديمغرافية، ومواجهة خطاب اليمين المتطرف بالحجج الاقتصادية والمنطقية التي تثبت حاجة أوروبا لتدفقات بشرية لمواجهة الشيخوخة السكانية.
- **تعزيز التضامن الأوروبي:** يجب على الاتحاد الأوروبي مراجعة آليات مثل اتفاقية دبلن وتبني آلية فعالة وعادلة لتقاسم أعباء طالبي اللجوء والمهاجرين بين الدول الأعضاء، لضمان استدامة التماسك الداخلي للاتحاد.

قائمة المراجع :

1. سليمان سميرة، أمننة قضية الهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021/2020.
2. بوعلام برزيق *تصاعد خطاب اليمين المتطرف الأوروبي... الأسباب والنتائج*، على الرابط: https://www.noonpost.org/content/19878
3. علاء عبد الحفيظ محمد, أزمة اللاجئين في العالم العربي وتداعياتها الداخلية والإقليمية.مجلة سياسات عربية,العدد :20,مايو 2016,
4. مبارك ادريس طاهر الدغياري ،مخاطر الهجرة غير الشرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحاتها، المجلة الليبية العالمية ،جامعة بنغازي 2016 العدد 08

5. رحماني منصور الهجرة غير الشرعية أشكال قانوني آم حق طبيعي. في كتاب *الملتقى الوطني الرابع: الهجرة غير الشرعية إشكالية جديدة للقانون*). جامعة أم البواقي.(2009) .
6. نبيل زكاوي, جيوسياسية الهجرة السرية لحوض المتوسط : أبعاد الظاهرة وخلفيات الاقتراب الأوروبي. سياسات عربية , العدد:23,19 مارس 2016
7. فايزة، ختو .*البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في اطار العلاقات الاور مغاربية 1995-2010*)رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.
8. رولان مرعب ،تداعيات الهجرة غير الشّرعيّةعلى أوروبا وأبعادها ،مجلة الدفاع الوطني اللبناني 2017، العدد :98
9. هاشمي، نبيلة .(2024) .*دراسات في أمننة الهجرة والهوية*) .عنوان العمل والناشر غير متوفر)، 18.
10. اتفاقية 1951 .المادة الأولى من اتفاقية جنيف المتعلقة بوضع اللاجئين.
11. Buzan, B., & Wæver, O. (2004). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press.
12. Paul Roe. (2004). *Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma*.
13. المركز الأوروبي لأبحاث الأمن، تقرير المركز الأوروبي لأبحاث الأمن 2022.